الأمم المتحدة

A/ES-10/999–S/2024/447

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
11 June 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 9 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

قبل يومين فقط، حذّرنا من العواقب الوخيمة لحملة سفك الدماء والترهيب التي تشنّها إسرائيل في انتهاك لكل قانون وكل مبدأ أخلاقي عرفته البشرية. ولكن الواقع المأسوي هو أن نداءاتنا للتحرك من أجل وقف هذه الوحشية وحماية الشعب الفلسطيني لم تلق أي استجابة، مما سمح لإسرائيل بمواصلة هذه الإبادة الجماعية.

ويوم أمس، 8 حزيران/يونيه، ارتكبت إسرائيل مذبحة أخرى بحق المدنيين الفلسطينيين، حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية، بناء على تعليمات مباشرة من القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، باقتحام مخيم النصيرات للاجئين في قطاع غزة. وقتل الجنود الإسرائيليون 274 طفلا وامرأة ورجلا وجرحوا 698 آخرين، وهو ما لا يمكن وصفه إلا بحمام الدم.

ومما لا شك فيه أن عدد القتلى سيستمر في الارتفاع لأن الكثير من الجرحى حالتهم بالغة الخطورة ولن ينجوا على الأرجح. وفي ظل استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حرمان غزة من الأدوية والمعدات الأساسية والمياه والأغذية والوقود، تعجز المستشفيات ومقدّمو الخدمات الطبية عن رعاية مئات المصابين، حيث يصارع القائمون على تقديم الرعاية من أجل التعامل مع الإصابات المدمّرة الناجمة عن العدوان الإسرائيلي الذي يُشنّ دون أيّ اكتراث بحياة البشر، وبحياة الفلسطينيين على وجه الخصوص.

إن ما خلّفته قوات الاحتلال الإسرائيلية من موت ودمار في النصيرات شيء يبعث على الهلع. وفي هذا الصدد، صرّح مارتن غريفيث، كبير مسؤولي الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، بأن: "مخيم النصيرات للاجئين هو أشبه بمركز زلزال الدمار الذي ما برح المدنيون في غزة يكابدون ويلاته. وإن مشاهد الموت والدمار التي أعقبت العملية العسكرية الإسرائيلية في المخيم لدليلٌ على أن هذه الحرب تزداد بشاعة في كل يوم تستمر فيه".

24-10390 (A) 180624 210624

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومع ذلك، ها هم المسؤولون الإسرائيليون، بمن فيهم رئيس الوزراء الذي طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرة توقيف بحقه بتهمة ارتكاب جرائم حرب، يتباهون بهذا الاقتحام باعتبار أنه عمل مبرّر لاستعادة أربعة رهائن إسرائيليين. وردّا على ذلك علينا أن نكرّر الآتي بشكل قاطع: ما من حل عسكري على الإطلاق للأزمة الكارثية الحالية في غزة، ولا لهذا الظلم التاريخي الهائل برمّته.

فالحل الكفيل بإنهاء هذه الأزمة وإنهاء عقود من أعمال التطهير العرقي والفصل العنصري والإبادة الجماعية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني لا يمكن بلوغه إلا باحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان. والحل ليس في القنابل والصواريخ والأعيرة النارية التي ما زالت إسرائيل تحصل عليها من حلفائها بلا توقف، على الرغم من وجود أدلة صارخة على أنها تستخدم هذا العتاد في قتل وتشويه المدنيين العزّل، بمن فيهم الأطفال، وفي البطش بشعب آخر وتدميره بحيث لا يعود لهذا المجتمع وجود.

فليكن مدوّنا في السجلات أن إسرائيل اختارت ذبح المدنيين الفلسطينيين عمداً – منذ عام 1948 وحتى الحقبة الراهنة حيث شهدنا مذبحة جباليا، ومذبحة بيت حانون، ومذبحة الطحين، ومذبحة مستشفى الشفاء، ومذبحة خيام رفح، ثم شهدنا الآن مذبحة النصيرات، ضمن جرائم أخرى لا حصر لها تضاف إلى سلسلة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل بشكل ممنهج ضد شعبنا.

وليكن مدوّنا في السجلات أن إسرائيل تختار دوما القتل والتدمير، لا احترام القانون الدولي والالتزام بالحلول السلمية حمايةً للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. والسياسيون والقادة العسكريون الإسرائيليون يعرفون تمام المعرفة أن هذه الأزمة كان يمكن أن تنتهي منذ وقت طويل وكان من الممكن إنقاذ عشرات الآلاف من الأرواح لو استمعت إسرائيل للنداءات العالمية المطالِبة بوقف إطلاق النار والامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، ولو تقيّدت بالتزاماتها بحماية المدنيين.

ولكن بدلا من ذلك، اختارت إسرائيل من جديد طريق سفك الدماء والترهيب وتجريد الشعب الفلسطيني من إنسانيته، منتهكةً بشكل صارخ جملة صكوك من بينها قرارات مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024)، وقرارات الجمعية العامة دإط – 21/10 (27 تشرين الأول/أكتوبر 2023) و دإط – 22/10 (12 كانون الأول/ديسمبر 2023) و دإط – 23/10 (10 أيار/مايو 2024)، وأوامر التدابير التحفظية الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس و 24 أيار/مايو 2024، وكل ذلك على الرغم من النداءات الواضحة التي تطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن والمعتقلين وجميع المدنيين المحتجزين بشكل غير قانوني، والتي تطالب كذلك بإتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون قيود إلى السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، وباحترام إسرائيل للقانون الدولي.

ولكن بدلا من ذلك، تختار إسرائيل تحريف ومهاجمة وتجاهل كل ما يصدر عن مجلس الأمن، والجمعية العامة، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، ومجلس حقوق الإنسان، وكل نداءات الدول، والمنظمات الدولية، الحكومي منها وغير الحكومي، ونداءات الملايين والملايين من البشر حول العالم من أجل وقف هذا العدوان الذي يرقى إلى حد الإبادة الجماعية. وفي الآونة الأخيرة، اختارت إسرائيل أن تتجاهل بشكل سافر وخبيث الاقتراح المقدم من الولايات المتحدة ومصر وقطر في 31 أيار/مايو 2024 لوقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن وإنهاء هذه الكارثة.

وهذه القرارات المتعمّدة، بما في ذلك الاستخفاف بالالتزامات القانونية الملزمة، لم تؤدِّ إلى حلول، بل إلى المزيد من الخسارة والويل واليأس، والمزيد من الخطر، حيث لا تلوح في الأفق أي بوادر لانتهاء هذا الوضع، مما أدى إلى تجاوز حجم الخسائر في غزة 084 37 قتيلا فلسطينيا، معظمهم من الأطفال والنساء، و 494 84 جريحا، إلى جانب ملايين البشر الذين دُمّرت حياتهم.

وما لا يمكن استيعابه هو كيف يمكن لأي أحد ادّعاء أن في هذا حلّا لأي شيء، وأن هذا يمكن أن يفضي يوما إلى السلام والأمن. فهذا طريق لا يفضي إلا إلى مزيد من الكوارث لكلا الشعبين وللمنطقة وللمجتمع الدولي ككل، ذلك المجتمع الدولي الذي يقف متفرّجا على إسرائيل وهي تنتقص من حيثية القانون الدولي وتقوّض الأمم المتحدة في كل يوم، مهدّدة بتبديد النظام القانوني الدولي الذي بُني بشق الأنفس منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وإننا ندعو مجلس الأمن إلى القيام فورا بعقد جلسة طارئة لمعالجة هذه الأزمة الطاحنة. ولا يمكن أن تمرّ المذبحة التي ارتكبتها إسرائيل في مخيم النصيرات للاجئين بلا ردّ. وإننا نطالب بالمساءلة. ويجب احترام التدابير التحفظية الملزمة الصادرة عن محكمة العدل الدولية. ويجب احترام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وتنفيذها فورا. ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تحترم اتفاقية جنيف الرابعة وأن تمتثل لها.

فلا يمكن أن يكون هناك مزيد من الأعذار أو الاستثناءات الظرفية أو التأخيرات بينما ملايين الأرواح على المحك. ولا يمكن أن تظل إسرائيل دولة فوق القانون؛ وهي ليست دولة استثنائية، فبغض النظر عما يدّعيه قادتها بتبجّح، فإنها تظل ملزمة باتّباع القانون الدولي مثلها مثل سائر الدول، وعدم امتثالها يستلزم تحميلها تبعات، بما يشمل فرض الجزاءات عليها وحظر توريد الأسلحة إليها. ويجب وضع حد لما ترتكبه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. وإننا نناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يتحرك الآن لحماية شعبنا ووقف هذه الأعمال البغيضة.

وتأتي رسالتنا هذه عطفا على الرسائل السابقة الـ 839 التي وجّهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 7 حزيران/يونيه 2024 (A/ES-10/998-S/2024/451) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم